رضا جابر*

العنف والجريمة في المجتمع الفلسطيني في الداخل: السياقات الاجتماعية والسياسية

١. المقدمة

هذه المقالة، محاولة تفكيك لثلاث منظومات معقدة تشكّل كل واحدة منها رافدًا مركزيًا في فهم وتفسير الانفجار الذي حدث في السنوات الأخيرة من حالة العنف والجريمة داخل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل. إنها محاولة لإدراك الشروط الخلفية التي تولد هذا الانفجار. المنظومة الأُولى هي المنظومة الاجتماعية؛ وما أسميه الحاملة الاجتماعية والاقتصادية الخاصة للمجتمع الفلسطيني التي أفرزت هذه الظاهرة، ومكّنتها من التوغل في النسيج الاجتماعي. الثانية هي المنظومة النظامية للدولة ومؤسساتها المختلفة، وخصوصاً مؤسسات فرض النظام والقانون. والثالثة هي المنظومة المتعلقة بالفرد الفلسطيني وعلاقته بذاته ومحيطه القريب. سأعتمد في تحليل هذه المنظومات على النظريات المركزية في علم الإجرام والعلوم الاجتماعية، وسأُركز أكثر على الأخيرة بتشعباتها المختلفة، آخذاً بعين الاعتبار خصوصية المجتمع وأفراده وعلاقتهم بنظام الدولة.

نعتمد في هذه المقالة على أسلوب فهم وتحليل التداخل والتفاعل المستمر بين هذه المنظومات الثلاث أعلاه والنظريات التي تفسرها. لقد اعتدنا محاولة فهم الظاهرة، كل ظاهرة، بانتقاء سبب أو أسباب محددة، ومحاولة فهمها من داخلها، وليس من خلال فهم التداخل والتفاعل بينها.[1] فمثلاً، هناك تحليل يحاول فهم الظاهرة من مدخل الفقر بمعزل عن المسببات الأخرى، ويرى أن تجفيف العنف يأتي عن طريق التعامل مع الفقر وحده. وهناك أيضا ميل لتبني نظرية واحدة تفسر الجنوح والجريمة، مثل النظرية الكلاسيكية أو نظرية البناء الاجتماعي دون

* مدير مركز أمان – المركز العربي للمجتمع الآمن

كثيرة هي النظريات والمدارس التي حاولت تفسير الإجرام والعنف، سأتطرق باقتضاب إلى ثلاثٍ منها كإطار لفهم الظاهرة، وأيضا لتتبع المحور الزمني الممتد منذ الطفولة وحتى وصول الفرد إلى ذروة الانجراف في الإجرام الذي سوف أُسهب في شرحه في الفصل المتعلق بالفرد. سأحاول لتفسير ذلك الدمج بين هذه المدارس الثلاث في علم الاجتماع والإجرام: المدرسة الكلاسيكية، المدرسة الوضعية، والمدرسة الاجتماعية.

محاولة لفهم مركّب أكثر لكل النظريات والمسبِّبات وفهمها مجتمعة، الأمر الذي يُعطي تفسيراً أكثر تماسكاً وملاءمة لظروف المجتمع الفلسطيني. لذلك، فإن هذه المقالة هي محاولة لفهم الظاهرة، ثم اقتراح معالجتها بتبني نظرية التفاعل بين الأسباب والظروف، وأيضا تبني فهم للظاهرة بواسطة العلاقة بين النظريات المختلفة تربط بين الفرد وتكوينه، ظروفه وبيئته المباشرة وبين البنى الاجتماعية، السياسية والاقتصادية للمجتمع الفلسطيني بشكل خاص، وبنى الدولة ومؤسساتها المختلفة بشكل عام.[٢]

نحاول في هذه المقالة أن نعطي إطارا تفسيرياً لظاهرة العنف والجريمة بشكلها العام، وليس لنوع محدد لها، فالجريمة لها تصنيفات: الجريمة بالصدفة، الجريمة بالعادة، الجريمة المنظمة، والجريمة بالعاطفة أو الانفعالية، الجريمة بالولادة والجنون، وهناك الجريمة ضد المرأة، والجريمة الجنسية.[٣] وللعنف تصنيفات سوف نتطرق، من خلال هذه المقالة، لتجليات بعضها ولدوافعها وإمكانية تطورها من نوع إلى آخر، وخصوصاً الجريمة بالعادة، والجريمة المنظمة.

٢. إطار نظري مقتضب: عنف، جريمة، وجريمة منظمة

يعرف العنف بشكل عام على أنه سلوك عدواني موجه نحو إحداث أذى للآخرين أو إلحاق الضرر بهم، سواء أكان هذا الضرر معنويًا أم بدنيًا أم يشمل السبّ، والتهديد، والضرب، والتعذيب، وغير ذلك.[٤] أما الجريمة، فهي سلوك يخالف القانون، يأخذ أحياناً طابعاً عنيفاً. يتدرج هذا السلوك بالخطورة والعقوبة القانونية عليه. أكثر المصطلحات المتعلقة بالجريمة هما: الجريمة العنيفة والجريمة المنظمة. أما الجريمة العنيفة فهي التي تتخذ طابعاً عنيفاً وتشمل القتل، الاعتداء البدني، الاغتصاب، السرقة والابتزاز بالإكراه.

أما مصطلح الجريمة المنظمة، فيطلق على الجرائم التي تأخذ طابعاً تنظيمياً دقيقاً، فهي تعد بمثابة مشروع تنظيمي إجرامي قائم على أشخاص متّحدين للقيام بأنشطة إجرامية من أجل أهداف معينة ومحددة، سواء أكانت هذه الأهداف أهدافا سياسية، أو أهدافا اقتصادية، أو غيرها. إن مركز هذه المقالة هو نوعا هذا الإجرام.

كثيرة هي النظريات والمدارس التي حاولت تفسير الإجرام والعنف، سأتطرق باقتضاب إلى ثلاثٍ منها كإطار لفهم الظاهرة، وأيضا لتتبع المحور الزمني الممتد منذ الطفولة وحتى وصول الفرد إلى ذروة الانجراف في الإجرام الذي سوف أُسهب في شرحه في الفصل المتعلق بالفرد. سأحاول لتفسير ذلك الدمج بين هذه المدارس الثلاث في علم الاجتماع والإجرام: المدرسة الكلاسيكية، المدرسة الوضعية، والمدرسة الاجتماعية.

المدرسة الوضعية تضع الأسباب المركزية للجنوح في جسم الفرد؛ في وضعه الجسدي أو النفسي، وهي تفترض بأن التصرف الجانح، وخصوصاً المتواصل والعنيف، يأتي بسبب خلل عضوي إما مولود أو مكتسب- جيني، جسدي، أو في التكوين النفسي أو في تكوين الشخصية- فهو يخلق لدى الفرد نزوعا مسبقا نحو الجنوح. هذه النزعة، إما أنه يمكن السيطرة عليها، أو تكون عرضة لأسباب وظروف تستفزها. تضع المقاربات العصرية لهذه المدرسة الثقل على التفاعل بين هذه الأسباب وأخرى، ونادرا ما يتم التطرق إليها كسبب منفرد للجريمة. في هذه المقاربة، يقوم المجرم غالبا بفعله دون وعي للأسباب التي تؤثر عليه، وامكانية التغلب عليها. تركز هذه المدرسة على العلاج النفسي أو الطبي للفرد عوضا عن العقاب والردع الذي يميز **المدرسة الكلاسيكية**، والتي تضع السبب الأساسي للجنوح في ذكاء الفرد ووعيه لذاته وامتلاكه القدرة العقلانية والإرادة الحرّة في الاختيار حسب ميزان الربح والخسارة.

تظهر استطلاعات الرأي بأن موضوع الجريمة والعنف يتصدر اهتمامات المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، وتظهر أيضا تضاؤلا مضطردا في الشعور بالأمان للمواطنين في حيزهم الخاص والعام على حدّ سواء.

إنه فرد «يختار» أن يقوم بعمل إجرامي لأنه يرغب بالاستفادة وزيادة منفعته الشخصية، وهنا يكون العلاج بالتدخل بصورة ناجعة في اعتبارات الفرد وتقليص جدوى الفعل الإجرامي للفرد. تطورت هذه المدرسة إلى مقاربات «نيو كلاسيكية» تركز على التحليل الاقتصادي في تبني رد الفعل الاجتماعي والمؤسسي للجريمة، وتتبنى سياسة هدفها التقليل من الجريمة بواسطة إنفاذ القانون وتطبيقه، تقليل الفرص للقيام بمخالفات، الردع والعقاب. أما **المدرسة الاجتماعية** فتضع مركز الأسباب في الظروف القريبة من الفرد، ترى هذه المقاربات في التفاعلات الاجتماعية وتأثير أشخاص مركزيين في العائلة، أو مجموعة الأصدقاء القريبين في الحيّ كأسباب رئيسية للجنوح. هنا يكون التركيز على جيل الطفولة والشباب لأنها الفترة التي تحصل فيها عمليات التنشئة أو التهيئة الاجتماعية، وفيها يتبنى الفرد القيم، وتصوراته للحياة، وفيها تتبلور شخصيته وبالتالي تصرفاته. شهدت هذه المدرسة تطوراً آخر يركز على البيئة المادية والبيئية التي تصبح أوكاراً للجريمة. تركز هذه المدرسة على التأهيل، تأهيل الجانحين، وأيضا تأهيل وترميم الظروف الاجتماعية والبيئة المحيطة للفرد.[٥]

٣. خصوصية المجتمع الفلسطيني

نبدأ في هذا السياق بوضع صورة لعمق حالة الجريمة والعنف في المجتمع الفلسطيني، وبعدها نضع المراحل الاجتماعية والاقتصادية والتغيرات البنيوية وعلاقتها بازدياد العنف والجريمة. إن القيم الاجتماعية التي تفرزها هذه التغيرات الاجتماعية لها علاقة وطيدة مع صياغة قيم الفرد وقراراته وتصرفاته وتقييمه لها للحصول على مبتغاه. وهنا يجب أن نفرق بين حالتين: الأُولى يستغل فيها الفرد الظروف الاجتماعية المُمكنة له للقيام بالفعل الإجرامي، والثانية تحفّز فيها الظروف ذاتها وتدفع

من موقع جريمة قتل في كفر ياسيف.

الفرد للقيام بهذه الأفعال.

إن الأقلية الفلسطينية في إسرائيل هي جزء من فضائها العربي، والتحديات التي تمر بها المجتمعات العربية عامة هي ذاتها التي يمرّ بها المجتمع الفلسطيني، لذلك فإن التوصيف الذي كتبه د. حليم بركات عن العالم العربي وتحدياته ملائم للأقلية الفلسطينية في إسرائيل:

«وهو مجتمع شديد التنوع في بنيته وانتماءاته، مرحلي أو انتقالي يتجاذبه الماضي والمستقبل والشرق والغرب في آن واحد، منفتح على التغيرات التي تجتاح العالم بأسره، فيبدو متغيرا بسرعة مذهلة، وهو مغلق ثابت منكفئ على جذوره انكفاء أصيلا، سلفي تقليدي في منطلقاته ومستقبلي متجدد علماني مستحدث في تطلعاته...».[٦]

تتخذ هذه الحالة العامة للتناقضات التي يعيشها الإنسان العربي والمجتمعات العربية ككل خصوصيةً وحدّة أكبر في المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، وهي تخلق حالة

يترافق التطور السكاني مع تبعات في عملية التمدن والمدينة، وقد غير التطور كلياً مبنى البلدات العربية والعلاقات الاجتماعية داخلها وداخل الأسرة، وغيّر أيضا مبنى الاقتصاد، من اقتصاد زراعي تقليدي يعتمد على دعم الأسرة والعائلة، إلى اقتصاد صناعي، تجاري وخدماتي، يعتمد على الفرد ذاته وقدرته على التنافس واستغلال مهاراته.

دائمة من الضغط والإجهاد النفسي، الفردي والجماعي، وذلك كونه يعيش كأقلية قومية في حالة صراع وهامشية دائمة داخل دولة تعتبرها جسماً غريبا، بل عدواً لها.

مرّت هذه الخصوصية بمرحلتين لهما إسقاطات مهمة: المرحلة الاولى هي عملية بتر مؤلمة لهذا المجتمع عن شعبه واستقراره بصورة قسرية على هامش دولة ومجتمع آخر قوي ومعاد له؛ بمعنى أن كل التحولات التي سوف أُسهب في شرحها هنا والتي حدثت وتحدث في مجتمعات عربية وغيرها، قد حدثت في المجتمع الفلسطيني في سياق النكبة والانقطاع عن الشريان الثقافي والحضاري للمجتمع الأُم. فرضت هذه الحالة على المجتمع وأفراده حالة توتر وإجهاد نفسي مُزمن.

المرحلة الثانية وهي مرحلة ما بعد أوسلو، وقد رافقتها عملية بتر ناعمة وغير مرئية، في الوعي، من القضية الأم، وقد أحدثت تحولا في عمق انتماء هذا المجتمع وتماسكه. حتى هذه اللحظة، كانت المخيلة العامة للفلسطينيين في إسرائيل متماسكة إلى درجة كبيرة ومرتبطة بمشروع أكبر منهم. إن هذه اللحظة هي لحظة بداية إعطاء الشرعية للانفرادية والبحث عن المصلحة الذاتية وضعف الالتزام، بما أسماه دوركهايم، بالضمير الجماعي.[٧]

إن تأثير هذين الحدثين متواصل وتراكمي، وله أبعاد عميقة على شعور الفرد بالانتماء لمجتمعه وشعوره بالمعنى والأهمية داخله. تتفشى الجريمة والعنف في المجتمعات التي تآكلت بوصلتها الجامعة وتشظّت هويتها.[٨]

٣,١ معطيات عامة عن عمق حالة العنف والجريمة في المجتمع الفلسطيني

يئن المجتمع الفلسطيني في الداخل منذ سنوات تحت وطأة العنف والجريمة التي تحصد عشرات الضحايا سنويا، فمنذ سنة ٢٠٠٠ قتل ١٤٢٠ ضحية بين رجل وامرأة، شاب وشابة. يضاف إلى هذا العدد الهائل من ضحايا القتل مئات حالات الإصابات الجسدية والإعاقات، وأيضا آلاف حالات إطلاق النار، الاعتداءات على الممتلكات العامة والخاصة، التهديد والابتزاز المادي.

تُظهر نظرة خاطفة على معطيات حالات القتل في السنوات الأخيرة بأننا أمام حالة من التزايد المضطرد من سنة إلى أخرى، وذلك حسب الرصد الذي يقوم به مركز أمان-المركز العربي للمجتمع الآمن:

سنة ٢٠١٤ قتل ٦١ ضحية منهم ٥٣ ذكور و ٨ إناث.
سنة ٢٠١٥ قتل ٥٨ ضحية منهم ٤٤ ذكور و ١٤ إناث.
سنة ٢٠١٦ قتل ٦٤ ضحية منهم ٥٤ ذكور و ١٠ إناث.
سنة ٢٠١٧ قتل ٧٢ ضحية منهم ٦٢ ذكور و ١٠ إناث.
سنة ٢٠١٨ قتل ٧٥ ضحية منهم ٦١ ذكور و ١٤ إناث.
سنة ٢٠١٩ قتل ٩٢ ضحية منهم ٦٢ ذكور و ١١ إناث.

إننا نلحظ أيضا أن منطقة المثلث، والمدن المختلطة، هي الأكثر عرضة للجريمة، ففقد شهدت في العام ٢٠١٩ مقتل ٤٢ ضحية، مقابل منطقة الشمال (٢١ ضحية)، ومنطقة الجنوب (٥ ضحايا) ومنطقة القدس (٥ ضحايا). هذه النسبة لعدد الضحايا في منطقة المثلث مستقرة في التزايد لأسباب سنوضحها لاحقاً.

تظهر استطلاعات الرأي بأن موضوع الجريمة والعنف يتصدر اهتمامات المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، وتظهر أيضا تضاؤلا مضطردا في الشعور بالأمان للمواطنين في حيزهم الخاص والعام على حدّ سواء.[٩]

٣,٢ السياق الاجتماعي: الحاملة الاجتماعية والاقتصادية الداخلية للعنف والجريمة

٣,٢,١ من قرية إلى تجمعات هجينة

إن مدخلنا الأول لفهم الحاملة الاجتماعية والاقتصادية للعنف والجريمة هو التحول الكبير الذي طرأ على

إذا كان الاعتداء في السابق على أي فرد من عائلة ما يستدعي حالة من الحماية والمساندة من عائلة المعتدى عليه، فإن هذه الحماية والمساندة فُقدت بشكل كبير داخل المجتمع الفلسطيني. هذا التطور يكون إيجابيا عندما يتوازى مع ظهور مؤسسات حماية ومساندة من المجتمع، وخصوصا الدولة ومؤسسات فرض النظام والقانون، ولكن غيابها ترك المجتمع في حالة فراغ صعبة.

المجتمع، من مجتمع قروي كان تعداد سكانه ١٤٩ ألف نسمة، إلى مجتمع مكون من مجمعات كبيرة، عدد سكانها مليون وسبعمائة ألف (جمعية الجليل). فمثلا يصل تعداد مدينة الطيبة الذي كان عام ١٩٤٨ ما يقارب ٤٩٠٠ نسمة، إلى ٤٨٨٥٠ نسمة اليوم (عشرة أضعاف). وهكذا مدينة الطيرة التي تحولت من بلد مكون من بضعة آلاف إلى بلد يسكنه ٢٧ ألف نسمة. لم تتحول هذه التجمعات السكانية إلى مدن حديثة تستطيع تلبية حاجات ومتطلبات الحياة التي يفرضها هذا الازدياد على مستوى البنى التحتية، السكن الملائم، الخدمات، التعليم والحياة الثقافية. ترافق ذلك مع زيادة في نسبة التعليم الثانوي والجامعي وفرص العمل داخل البلدات اليهودية المجاورة، والتي تتوفر فيها كل مظاهر المدينة الحديثة من بنى تحتية، حياة عصرية فيها هامش كبير للحرية الفردية على الطراز الأوروبي.[١٠] أدت هذه التطورات إلى:

١. فجوة بين زيادة الطموحات الفردية وبين الإمكانيات المتوفرة وغير المتوفرة للإنسان الفرد في مجتمعه، ما يؤدي إلى الابتعاد بين الأفراد، وبالتالي فإن صيرورات الانفراد تتكاثر على حساب صيرورات التواصل.
٢. ازدياد المجتمع يزيد من قوته، وهذا بحاجة إلى صيرورة لتنظيم حياته وتسييرها. كلّما زاد المجتمع وتطور، كلّما تعقدت ظروفه، وبدأت المنظومة الاجتماعية والقانونية الضابطة له بالضعف.
٣. تآكل منظومة الضبط الاجتماعي غير الرسمية informal social control بسبب ضعف الشعور بالتكافل مع المنظومة الأخلاقية الجمعية، ويتوازى مع ذلك الشعور بالضغط النفسي والجماعي على الأفراد. يولّد ازدياد التناقضات كلّها التذمر الشخصي، الأمر الذي قد يتجلى بمظاهر عنف.
٤. يترافق مع هذا الازدياد والتطور إمكانية التنقل لفرص عمل إضافية، وزيادة عمليات التمدن والتصنيع، وهذا له نتيجتان متناقضتان: أولا ازدياد القوانين التي تثقل كاهل الفرد (مثلا ضرائب، وأمور بيروقراطية تَحدّ من حريته)، وبالنقيض زيادة الحريات الفردية، أو في حال انعدام وجودها، نشوء حالة دائمة من الطلب عليها والرغبة فيها.[١١]

٣,٢,٢ تغيير في مبنى العائلة الموسعة والنواة

يترافق التطور السكاني مع تبعات في عملية التمدن والمدينة، وقد غير التطور كلياً مبنى البلدات العربية والعلاقات الاجتماعية داخلها وداخل الأسرة، وغيّر أيضا مبنى الاقتصاد، من اقتصاد زراعي تقليدي يعتمد على دعم الأسرة والعائلة، إلى اقتصاد صناعي، تجاري وخدماتي، يعتمد على الفرد ذاته وقدرته على التنافس واستغلال مهاراته. تغيّر المبنى الحمائلي، وتغيرت بصورة مذهلة الأدوار داخل المجتمع، ما أثر على المبنى الاجتماعي ككل، وتآكل المبنى التكافلي وتعزّزت الفردانية وعدم إمكانية الاعتماد على حماية العائلة الكبيرة، والآن حتى على العائلة الصغيرة.[١٢] كان هناك عقد اجتماعي حافظ على توازنات احتكم إليها الأفراد، وخصوصا أن هذه العائلات غالبا ما كانت متواجدة في مساحة خاصة بها. تغيّر هذا المبنى كليا بسبب التغير السكاني وتغير الظروف الاقتصادية. انتهت العائلة المتواجدة على مساحة محددة محمية إلى تواجد على مساحة البلد ككل، وبصورة تراكمية مع ازدياد فرص العمل خارج إطار العائلة (في البلدات اليهودية المجاورة) تغيرت وظيفة العائلة من مصدر لحماية أفرادها إلى مبنى سياسي يصحو فقط في الانتخابات المحلية على صوت استدعاء النعرات الحمائلية لأغراض انتخابية فقط. أدّى هذا كله إلى تغيير المبنى الطبقي بين العائلات وبين الأفراد.

إذا كان الاعتداء في السابق على أي فرد من عائلة ما يستدعي حالة من الحماية والمساندة من عائلة المعتدى عليه، فإن هذه الحماية والمساندة فُقدت بشكل كبير داخل المجتمع الفلسطيني. هذا التطور يكون إيجابيا عندما

يمرّ المجتمع الفلسطيني بحالة تغير وتكوين لم تكتمل ملامحها بعد، إنها حالة مخففة لحالة الأنوميا (Anomie) وهي حالة تتميّز بعدم وضوح للقيم وتحدث غالبا نتيجة تغيرات اقتصادية واجتماعية حصلت بوتيرة متسارعة لا تمكن المجتمع من تدارك بناء قيم ملائمة وبديلة للوضع الاجتماعي الجديد.

يتوازى مع ظهور مؤسسات حماية ومساندة من المجتمع، وخصوصا الدولة ومؤسسات فرض النظام والقانون، ولكن غيابها ترك المجتمع في حالة فراغ صعبة من انعدام الردع والمساءلة. بات المعتدي يعرف بأن اعتداءه لن يواجه مجتمعيا كما في السابق، وأيضا لن يواجه بمؤسسات الدولة من شرطة وقانون. ضُرب هذا الجزء المهم من الردع الاجتماعي، وبدأت عملية استقواء من أفراد على مجتمعهم وصلت ذروتها في السنوات الأخيرة.

طرأ تطور آخر مهم بين هذه التحولات هو ظهور المجالس المحلية المنتخبة من المواطنين الفلسطينيين. كان يمكن لهذه المؤسسة أن تبني انتماء للبلد عابرا للانتماءات الجزئية، وأن تقوم بجزء من وظائف الحمولة أو أن تسد جزءاً من الفراغ الاجتماعي الضابط الذي تركته ولكنها، وأنا أرى بذلك، أحد أهم مسببات انتكاسات مجتمعنا، إذ تحولت غالبا إلى مصدر تفتيت وعنف وتمييز بين المواطنين، بسبب التركيبات الحمائلية. حدث هذا كلّه تحت مراقبة الحكم العسكري وتشجيعه، حتى بعد منتصف ستينيات القرن الماضي بقليل، الذي نمّاها ورعاها، ولا يزال الأمر يحدث منذ ذلك الحين، تحت إشراف المسؤولين عن إدارة المجالس المحلية، ونجاعتها ونزاهتها دون قيود ومساءلة من موظفي الدولة.[١٣]

إذًا، نحن أمام مبنى اجتماعي سياسي لا يملك خصائص القرية وإمكانياتها للدفاع ومساندة أفرادها، ولا خصائص المدينة التي تقوم على متطلبات مواطنيها بالعدل والمساواة بواسطة بناء الانتماء للبلد، التي تترافق مع بديل قانوني انتمائي يعوض عن المباني الاجتماعية، الاقتصادية والسياسية التقليدية. إننا أمام مبنى اجتماعي، اقتصادي وسياسي مشوّه، فيه وجد العنف والجريمة مصدر نشوء وتطور.

حدثت إلى جانب التحول في المبنى التقليدي للقرية إلى شبه مدينة مشوهة، والتغيّر في المبنى الاجتماعي نتيجة ذلك، تحولات داخل العائلة النواة أثرت في اتجاهين: ترهل التزام الفرد بسلطة الأب والأم وضعف قدرة العائلة النواة (وفي بعض الحالات سلطة الحمولة) على المراقبة والسيطرة الايجابية على أفرادها، وبالتالي إمكانية تبني قيم وتصرفات تتناقض مع المقبول الاجتماعي. تتعلق هذه التطورات داخل العائلة النواة بالأمور الآتية:

١. استقلال اقتصادي لأفراد الأسرة والاستغناء بصورة كبيرة عن كيان الأسرة كوحدة اقتصادية جاذبة للاحتكام إليها قيميا واجتماعيا.
٢. إمكانيات التعليم والعمل، وخصوصا لدى الفتيات، والتناقض بين المبنى العائلي القائم على التقاليد، العيب ونظرة المجتمع للأسرة، وبين القيم الليبرالية والنزعة للحرية الفردية، وأن هذه الحرية تمارس فعليا في المجتمع اليهودي القريب جدا، والذي/ التي يقضي ابن/ بنت الأسرة قسطا كبيرا من الوقت داخله.
٣. ينتمي غالبية المنخرطين في أعمال العنف والجريمة إلى أسر لم تقدم لهم الأدوات النفسية والعملية للتعامل مع التغيرات في اقتصاد العائلة التقليدي، والتعامل مع التناقضات في القيم في البيت وخارجه. غالبا يولد الفرد الجانح في أسرة تعيش أزمة في اقتصادها وقيمها. تتراكم الأزمة عندما تتشظى هذه الأسر إلى أسر أخرى تنسخ الأزمة ذاتها إلى داخلها في حلقة سقيمة من التأزم المستمر والمتكاثر بدون يدّ اجتماعية أو سلطوية تكسر هذه الحلقة.
٤. يجد الأفراد في هذه الظروف معنى قيميا واقتصاديا في عالم واضح وسطحي فيه تراتبية واضحة للقوة. يجد الفرد معنى لذاته في هذه الظروف عوضا عن الهامشية التي فرضت عليه نتيجة إنتمائه لعائلة لم تستطع أن تكسر طوق هامشيتها في محيطها المتغير بتسارع.

تتضح، مما سلف، صورة وصول المجتمع الفلسطيني إلى درجة من التعقيد في نمط إنتاج علاقاته بين أفراده، وبينهم وبين مؤسساتهم وبين الدولة. يؤدي هذا إلى حالة

يشكّل مدخل التغيرات في الشبكة المعقدة للسلطات، على أنواعها، داخل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، أحد أهم المداخل المفضية إلى فهم متكامل لظاهرة العنف والجريمة . تتمثل إحدى أهم نتائج هذه التغيرات بحدوث خلل كبير في مجمل مبنى السلطات داخل جسد المجتمع.

شديدة من الاغتراب، ضعف التكافل الاجتماعي، ووهن في المحركات التي تحافظ على القيم والمعايير الضابطة للأفراد والجماعات وتعيد إنتاجها كي تتلاءم وعمق هذا التغيير والتعقيد. يمرّ المجتمع الفلسطيني بحالة تغير وتكوين لم تكتمل ملامحها بعد، ويشهد عبر هذه الصيرورة صراعات داخلية شديدة التعقيد، مرئية ومخفية. إنها حالة مخففة لحالة الأنوميا (Anomie) وهي حالة تتميّز بعدم وضوح للقيم وتحدث غالبا نتيجة تغيرات اقتصادية واجتماعية حصلت بوتيرة متسارعة لا تمكن المجتمع من تدارك بناء قيم ملائمة وبديلة للوضع الاجتماعي الجديد. إنه مجتمع موجود في وضع توتر شديد بين حالتين من أشكال التضامن اللتين تحدث عنهما اميل دوركهايم: التضامن الميكانيكي والتضامن العضوي، وهما في مرحلة من الصراع بينهما. فالتضامن الميكانيكي هو التضامن بين الأفراد المبني على التماهي شبه التام في أسلوب الحياة، في عالم القيم والعقائد. يميز هذا النوع المجتمعات المعتمدة على العلاقات الوشائجية. أما التضامن العضوي فيميِّز المجتمعات الأكثر تنوعا في قيمها، أسلوب حياتها وقيمها. في هذه المجتمعات، تكون الآلية التي تحافظ على التضامن، وهي أساس وجودها، هي إعادة بناء وتوزيع الأدوار بينها، والحفاظ على الاعتماد المتبادل، وهنا دور القانون وأجهزته في تنظيم وضبط شبكة العلاقات بين الأفراد، ليتسنى لهم العيش سوية على الرغم من تضارب المصالح بينهم. يمرّ المجتمع الفلسطيني بمرحلة مضطربة بين هذين النمطين، فهو يفتقد إلى التضامن الميكانيكي كما كان في الماضي، ولا يملك أسلوب وقيم التضامن العضوي.[١٤]

تشييع ضحية قتل في عارة.

أنتج العيش، بالتزامن، في عالمين متناقضين من القيم نوعًا هجينا من الفلسطيني يترنح دائما بين أقطاب متنافرة. نسف هذا التوتر الحاد مبنى السلطات التقليدي، ولكنه أبقى المجتمع دون بديل، وبالتالي كشف هذا الفراغ المجتمع إلى أنواع أخرى للسلطة يكون في مركزها مبدأ القوة والعنف.

٣,٣ تمزق شبكة السلطات الاجتماعية والرسمية

يشكّل مدخل التغيرات في الشبكة المعقدة للسلطات، على أنواعها، داخل المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، أحد أهم المداخل المفضية إلى فهم متكامل لظاهرة العنف والجريمة. تتمثل إحدى أهم نتائج هذه التغيرات بحدوث خلل كبير في مجمل مبنى السلطات داخل جسد المجتمع. ولم ينته هذا الخلل/ الزعزعة إلى مبنى آخر من السلطات يرافق التحولات التي حدثت ويتوافق معها. ونقصد هنا مجمل مباني السلطة المبثوثة في جسد المجتمع، وليس فقط مبنى السلطة الفوقي من أجهزة السيطرة الحاكمة أو مؤسسات الدولة. عاش المبنى المعروف للسلطات بتوافق كبير حتى سنوات التسعينيات، وصمد أمام التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، ولكنه بدأ يفقد توازناته بعد تلك الفترة عبر عملية مستمرة لم تنته بعد. بدأت شبكة السلطات هذه والتي أمسكت المجتمع الفلسطيني كوحدة وكانت حاملة اجتماعية خاصة به، بالتمزق، فاعترتها ثقوب صغيرة في البداية، ما لبثت أن تعاظمت كلما اتسعت الفجوات الاجتماعية والاقتصادية بين أفراد المجتمع، واتسعت رقعة الطبقة الوسطى، وبالتالي الفوارق الطبقية والنزعة الفردية التي هي نتيجة مباشرة لعملية اللبرلة القسرية، بسبب التشابك مع المجتمع اليهودي، والتأثر من إعلامه ونمط حياته. أنتج العيش، بالتزامن، في عالمين متناقضين من القيم نوعًا هجينا من الفلسطيني يترنح دائما بين أقطاب متنافرة. نسف هذا التوتر الحاد مبنى السلطات التقليدي، ولكنه أبقى المجتمع دون بديل، وبالتالي كشف هذا الفراغ المجتمع إلى أنواع أخرى للسلطة يكون في مركزها مبدأ القوة والعنف.

ولعل أهم مفاصل هذا التغيير في السلطات يمكن رصده في: العائلة النواة وتغيّر سلطة الأب والأم على أفراد أسرتهم، الحمولة وتغيّر مبناها من مبنى اجتماعي له سلطة اجتماعية على أفراده، المدرسة وسلطة المعلم أمام تلاميذه وأولياء الأمور، المجالس المحلية، رئيسها وأقسامها وسلطتهم تجاه المواطنين.

تتكشف لنا عند النظر إلى هذه المفاصل في السلطة، ونقارن مدى فاعليتها سابقا مع فاعليتها في الحاضر، زاوية نظر يمكن أن نرى من خلالها وبوضوح السلطة البديلة التي ظهرت على شكل أفراد وتجمعات من المجرمين، والذين بدأوا بتركيز سلطة وقوة هائلة في أيديهم.

٣,٤ غياب المجتمع بنخبه وطبقته الوسطى

في هذه الحالة من التغيرات في المبنى الاجتماعي، وترهل مفاصله التي أثرت بشكل جدي على توازنه، وازدياد الفجوات داخله، كان غياب المجتمع، نخبه وطبقته الوسطى، حاضرا بقوة. كان ثمن هذا الانكفاء والنأي بالنفس عن الشأن العام والحيز العام، توغل أفراد وفئات داخل المجتمع سعيًا وراء فرض السيطرة والتحكّم بوسائل القوة.

لم تستطع النخب والطبقة الوسطى أن تستفيد من التحولات الاجتماعية والطاقة الكامنة فيها من أجل تنظيم مجتمعي متماسك يحول التغيرات الاجتماعية والتغيرات في مباني السلطة من حالة ضعف إلى حالة قوة، بواسطة تنظيم نفسها، والإسهام الجدي في مواجهة التحولات الاجتماعية في الوقت المناسب، والتصرف كتنظيم بديل للبنى الاجتماعية التقليدية، أو الإسهام ببناء البدائل الجدية، وبالتالي سدّ إمكانية استغلال الفجوات من جهات سلبية استفردت بالمجتمع بغيابها.، عوضا عن ذلك، تقوقعت النخب داخل اهتماماتها الفردية، وأحدثت فراغا في الحيز العام والشأن العام، وضبطهما، بدلا من أن يكون لها حضورها نوعيا داخله.[١٥]

وهنا نتطرق إلى نوعين فقط، ليس للحصر، وإنما للدلالة على أهمية تصرف النخب السياسية والاجتماعية:

١. انحسار العمل السياسي الحزبي وانخراطه في الساحة المحلية في البلدات العربية، وتركيز اهتمامه على العمل الحزبي القطري. في الماضي، كان للحراك الحزبي

أبقت الدولة التي تعرف نفسها كدولة اليهود على الهوة السحيقة بين المجتمع اليهودي والمجتمع الفلسطيني في كل مناحي الحياة، من الاستثمار في البنى التحتية، التعليم، الحكم المحلي وجودته، إنفاذ القانون، تعزيز الهوية الثقافية، ملاءمة مسطحات مع الازدياد السكاني، حلّ أزمة البطالة وتوفير فرص العمل والتطور الاقتصادي، الفقر وحل مشاكل الطبقات المسحوقة.

وانخراط الشباب والشابات فيه، ومظاهر حضوره الاجتماعية في الحيز العام، أهمية وإسهام في بناء قاعدة القيم والمعايير المؤسسة للوعي الجماعي، أما غيابه الآن فقد أحدث فجوة مهمة على مستوى البلد، وعلى مستوى التثقيف السياسي وتعزيز الهوية وخصوصا لدى الشباب.

٢. يبقى المبنى الحمائلي للمجالس المحلية العربية مصدرا مهما من مصادر إنتاج مسببات العنف والجريمة، لأنها بنية تؤسس عند كثير من المواطنين الشعور بالتمييز في الخدمات وانعدام العدالة في التعامل بين المواطنين. لم تستطع النخب السياسية والاجتماعية تغيير هذا الواقع وبناء مبنى لحكم محلي مبني على الانتماء للبلد كانتماء أساسي وأولي، وليس للحمولة. بل حدث عكس ذلك، فجزء من هذه النخب انخرط في هذه البنية وجيرها لمصلحته السياسية، فأصبحت هذه النخب جزءا من البنية التقليدية عوضا عن تحديها كبديل يؤسس لحكم محلي عصري ينهض بالبلد، ويبني مشروع انتماء متجاوزا للحمائلية. كان هذا البديل، لو تحقّق، كفيلا بأن يقدم للفرد الفلسطيني حلولا لبعض إفرازات حالات التغير التي حدثت، ويبني إطارا جامعا أكثر تماسكا، لأنه يركز بيده السلطة الشرعية، سلطة القانون والموارد المطلوبة.

٤. السياق السياسي العام

٤.١ غياب وحضور الدولة ومؤسساتها

فيما يتعلق بموضوعنا، تتسم علاقة الدولة مع المجتمع الفلسطيني بثلاث سمات: الأول إبقاء المجتمع الفلسطيني على هامش مجتمع الأغلبية، وهذا يعني بأن الدولة ومؤسساتها لا تضع مشكلاته وتطوره على سلم أولوياتها. أبقت الدولة التي تعرف نفسها كدولة اليهود على الهوة السحيقة بين المجتمع اليهودي والمجتمع الفلسطيني في كل مناحي الحياة، من الاستثمار في البنى التحتية، التعليم، الحكم المحلي وجودته، إنفاذ القانون، تعزيز الهوية الثقافية، ملاءمة مسطحات مع الازدياد السكاني، حلّ أزمة البطالة وتوفير فرص العمل والتطور الاقتصادي، الفقر وحل مشاكل الطبقات المسحوقة. في هذه الحالة، تطور الفلسطيني كفرد في الفسحة التي مكنتها الدولة في قطاع العمالة داخل المجمعات اليهودية، وأيضا فرص التعليم العالي، وخصوصا بعد افتتاح الكليات الخاصة التي مكّنت على الرغم من تكلفتها الباهظة أعدادا هائلة من الفلسطينيين من الحصول على تعليم أكاديمي.

خلقت سياسة الدولة هوة بين تطور الأفراد اقتصاديا على هامش سوق العمل الإسرائيلي وازدياد الطبقة الوسطى، وبين تدهور الأحوال داخل بلداتهم التي أصبحت شبه مجمعات للسكن وليس بلدات يطور فيها المجتمع ذاته ثقافيا واقتصاديا.

ثانيا: استعملت الدولة قدراتها في مجال فرض النظام والقانون بصورة انتقائية، حسب مصلحتها في إبقاء الوضع القائم، فلها ولمؤسساتها دور مزدوج : من جهة، تفرض القانون عندما يعزز ذلك من سيادتها وفهمها لدورها، مثلا في موضوع البناء غير المرخص ذي الأبعاد المتعلقة بالأرض، وهو بؤرة صراعها مع الأقلية الفلسطينية، ومن جهة أخرى لا تقوم الدولة بفرض النظام عندما يتعلق الأمر بالعنف والجريمة، فتترك القوى الصاعدة التي بدأت تنفرد بالقوة من مجرمين، أفرادا وجماعات، بالتغلغل داخل المجتمع دون أي رادع. هنا يقتصر دور الدولة على المراقبة والسيطرة، وليس حل مراكز القوة الجديدة، أو مثلا حل إشكالية الفساد داخل السلطات المحلية، والاكتفاء بادعاء كلتا المشكلتين تتعلقان بالثقافة الداخلية للمجتمع. هذا الادعاء هو بمثابة قميص عثمان لدى الجهاز الإداري داخل مؤسسات الدولة، فهم من ينفذون السياسات ويقومون بالرقابة عليها، وهذا من أهم أدوات الدولة في إبقاء مشكلات المجتمع دون حلول.

تعامل المجتمع الفلسطيني في الداخل، ولا يزال، بحساسية مع الشرطة الإسرائيلية على أنها مؤسسة تعطي الأولوية للبعد الأمني فيها، وخصوصا أنه عبر تجربته التاريخية معها كانت الشرطة المؤسسة الحكومية الموجودة على خط المواجهة الأول ضد مواطنيه في حراكهم السياسي، في المظاهرات والفعاليات السياسية.

ثالثا، تعرقل الدولة، بصورة مباشرة وغير مباشرة، بناء السلطات البديلة التي تستطيع أن تستفيد من التغيرات الاجتماعية وتبني عليها سلطات تزاوج بين النزعة الفردانية والانتماء للمجموع. وتتلخّص عقليتها المؤسساتية ليس في حلّ مشكلات المجتمع وتطويره، ولكن محاصرة هذه المشكلات ومراقبتها لتبقى على نار متوسطة، ما يضمن أن لا تتسرّب إلى التجمعات اليهودية المتاخمة للبلدات العربية. في هذه الحالة، فإننا أمام مشكلة بنيوية تتعلق بعمق أسس تعامل الدولة مع أزمات المجتمع العربي، وليس أمام تقصير في العلاج فقط.

٤,٢ غياب وحضور الشرطة ومؤسسات فرض النظام والقانون

تعمل مؤسسات فرض النظام والقانون في إسرائيل داخل السياق أعلاه، ولذلك هناك فجوة واضحة بين الظاهر منها من تصريحات، وبين فعلها على أرض الواقع. الشرطة هي مؤسسة تنفذ سياسات الدولة، المعلن عنها والمبطن منها داخل عقلية مؤسساتها، وهي أداة في صراع القوة بين المجموعات داخل الدولة، وخصوصا تجاه المجتمع الفلسطيني. تاريخيا، للشرطة في المجتمع العربي وظيفتان: الوظيفة ذات البعد المدني من خدمات الحفاظ على النظام وفرض القانون، والوظيفة ذات البعد الأمني من المراقبة والسيطرة.[١٦]

تعامل المجتمع الفلسطيني في الداخل، ولا يزال، بحساسية مع الشرطة الإسرائيلية على أنها مؤسسة تعطي الأولوية للبعد الأمني فيها، وخصوصا أنه عبر تجربته التاريخية معها كانت الشرطة المؤسسة الحكومية الموجودة على خط المواجهة الأول ضد مواطنيه في حراكهم السياسي، في المظاهرات والفعاليات السياسية. دائمًا، اعتاد الفلسطيني أن يرى الوجه الصدامي للشرطة معه، وتقريبا لم ير وجهها المدني الخدماتي في بلداته.

من هنا، يتسم عمل الشرطة بسمَتين:

العمل الشرطوي المفرط وهو تعامل غير عادل مع الأفراد باستعمال غير مناسب للقوة، أو بانتهاج سياسة مميِّزة اتجاههم. يرتبط هذا البعد في عمل الشرطة بثقافتها التنظيمية، بالآراء المسبقة السائدة داخلها وبعنصرية أفرادها كانعكاس لآراء الأغلبية اليهودية تجاه العرب، والتي تضعهم دائما في خانة التهديد للجمهور العام، وعليه يجب وضعهم في دائرة الشك والقبضة الحديدية. غالبا ما يحدث هذا التعامل داخل المجمعات اليهودية أو على المحاور الرئيسية للبلدات الفلسطينية.[١٧]

العمل الشرطوي الناقص، وهو إهمال التعامل مع مشكلات المجتمع الفلسطيني داخل بلداته، فالشرطة لا ترصد الموارد المطلوبة لذلك، فعدد أفرادها ونوعية تأهيلهم لا يتناسب مع حجم الحاجة لخدمات شرطة فعالة في البلدات العربية. تحوّل هذا البعد إلى سياسة شرطوية هدفها احتواء المشكلات من عنف وجريمة وانفلات كي لا ينزلق نحو البلدات اليهودية المجاورة.[١٨]

مكّن تعامل الشرطة هذا مع المجتمع الفلسطيني لأفراد ومجموعات الاستفراد والاستقواء دون أي رادع، فيما يتحول قسم منهم إلى أخطبوط على المستوى القطري يرهب الناس ويبتزهم بالعنف. يجد المجرمون أنفسهم في مأمن من الشرطة التي لا تستثمر الجهد والموارد المطلوبة للقبض عليهم، ومنعهم من القيام بأفعالهم، وقطع إمكانيات تطورهم الاقتصادي بالتعاون مع دائرة الضرائب ومؤسسات أخرى. لا تستثمر الشرطة المجهود المطلوب في موضوع الأسلحة غير المرخصة التي يشكل توفرها بشكل هائل داخل المجتمع الفلسطيني أحد أهمّ أسباب ازدياد العنف والجريمة. لقد أشار تقرير مراقب الدولة إلى فشل الدولة وأجهزتها في التعامل مع هذا الموضوع، وحدد مسؤولياتها بانعدام خطة ممنهجة لذلك ترصد لها الموارد والخطط الفعالة.[١٩]

مكّن تعامل الشرطة هذا مع المجتمع الفلسطيني لأفراد ومجموعات الاستفراد والاستقواء دون أي رادع، فيما يتحول قسم منهم إلى أخطبوط على المستوى القطري يرهب الناس ويبتزهم بالعنف. يجد المجرمون أنفسهم في مأمن من الشرطة التي لا تستثمر الجهد والموارد المطلوبة للقبض عليهم، ومنعهم من القيام بأفعالهم، وقطع إمكانيات تطورهم الاقتصادي.

إن احتمالات أن يلقى القبض على شخص قام بجرم داخل المجتمع العربي هي أقل بكثير مقارنة مع احتمالات ذلك حال قام بجرم داخل المجمعات اليهودية، أو إذا كان ضحية الفعل الإجرامي مواطنا يهوديا.[٢٠]

٥. السياق المتعلق بالفرد

يمكن أن نرسم معالم الطريق التي يسلكها الفرد المنخرط في العنف والجريمة منذ طفولته وحتى يصل

في موقع قتل امرأة في المكر.

إلى ذروة الانخراط. هذه الطريق عرضها واسع ليحتمل السير بتعرجات ومسارات مختلفة، ولكنها طريق باتجاه واحد. وهي أيضا ليست طريقا مغلقة بل على أطرافها تتواجد مخارج كثيرة، وكثير ممن يسيرون في هذه الطريق يتمكنون، بقواهم الذاتية أو بمساعدة خارجية، أن يجدوا أحد هذه المخارج، وغالبا بشريحة عمرية وظروف سآتي على ذكرها لاحقا. سنتطرق برسمنا ملامح هذه الطريق إلى الدوافع التي تحفز الفرد للقيام بأعمال عنف وإجرام، الدوافع الفردية التي يسيطر عليها، وتلك التي تَفرض نفسها عليه، وأيضا السياقات الاجتماعية المتعلقة ببيئة الفرد وتأثيرها على احتمالات انزلاقه للجريمة.

٥.١ مرحلة الطفولة والشباب

تتسم هذه المرحلة بمعالم منفردة أو متصلة للمدرستين الوضعية والاجتماعية. يمكن في هذه الفترة الانتباه للطلاب الذين ينزعون بسبب تكوينهم النفسي للتصرف بعنف تجاه زملائهم في المدرسة، أو بصورة توحي إلى مشكلة جدية في الانضباط الاجتماعي الذي يمكن أن يتطور إلى جنوح. في هذه الفترة الحرجة من التشخيص والعلاج تتوجه غالبية المدارس والأُطر التربوية إلى عملية إقصاء الطالب ووصمه بأنه خارج النظام المعياري للمدرسة، عوضا عن تقديم المساعدة النفسية أو الطبية إذا احتاج الأمر. تتكون على هامش المدرسة مجموعات من الطلاب من هذه الشريحة، أو من طلاب لفظهم النظام التعليمي بسبب تدني تحصيلهم، أو بسبب ظروف عائلية لم تسعفهم في الاندماج داخل النظام المدرسي. تشكّل هذه المجموعات المكان الذي يجد فيه الطالب معنى وملاذا لنفسه من النظام الذي أقصاه إلى هامش المدرسة، ووضعه في غربة قسرية. ستستمر عملية الإقصاء والوصم هذه خارج إطار المدرسة، فالبيت غالبا، كالمدرسة، غير مؤهل، إما بسبب ظروفه الموضوعية (وضع اقتصادي، اجتماعي) وإما بسبب أن العائلة النواة، أو جزءا

منهـا، موجـودة بذاتهـا في حلقـات الجنـوح والعنـف. وأيضـا في الحـي أو البيئـة الماديـة التـي يتواجـد فيهـا خـارج إطـار المدرسـة.[٢١]

في هـذه المرحلـة، يمتلـك الفـرد بتكوينـه نزعـة للعنـف والجريمـة، ويكـون قـد دخـل حيـزا محفـزا لإثـارة هـذه النزعـة عوضـا عـن السـيطرة عليهـا وعلاجهـا. والفـرد الـذي لا يمتلـك هـذه النزعـة فإنـه عرضـة لامتلاكهـا بواسـطة التعلـم والتقليـد (social learning theories) عـبر العلاقـات الشـخصية مـع الآخـر المؤثـر (Significant Others) والـذي لـه قـدرة التأثـير عـلى تصرفاتـه وصقـل قيمـه. في هـذه المرحلـة، يتطـور التقليـد للآخـر المؤثـر إلى تبنـي قيمـه وتصوراتـه للحيـاة، والتـي تعطـي تبريـرا قيميـا للجنـوح والفعـل الإجرامـي، فهـو يتغـاضى عـن السـلبيات في تصرفاتـه ويقدرهـا كإيجابيـة. يكـون انكشـاف الفـرد لأُسـلوب الحيـاة الجانـح في هـذه الحالـة أكثـر، وحميمـي مـن اتصالـه مـع الحيـاة المعياريـة. مـا يميـز هـذه المرحلـة بـأن الأفـراد فيهـا يبنـون شـبكة علاقـات حميميـة وشـخصية مـع بعضهـم البعـض ومـع الآخـر المؤثـر، مـا يعطـي الفـرد معنـى لوجـوده وحياتـه وأيضـا تعويضـا نفسـياً واجتماعيـاً (فالمجموعـة التـي ينتمـي لهـا تعطيـه دائمـا إشـارات إيجابيـة لتصرفاتـه) ولاحقـاً اقتصاديـاً، بعيـدا عـن حالـة التنكـر والحرمـان مـن الأُطـر الأُخـرى العائليـة والمدرسـية والاجتماعيـة العامـة.

تـبرز في هـذا السـياق أهميـة التنشـئة (التهيئـة) الاجتماعيـة التـي تمكـن مـن ضبـط الحافـز لخـرق القانـون أو التـصرف بصـورة عنيفـة وجانحـة. وقـد أشرنـا سـابقا إلى أهميـة الحالـة الضابطـة غـير الرسـمية informal social control والعمليـات الاجتماعيـة التـي تمكـن مـن تبنـي قيـم التـصرف المعيـاري، وهـي تلـك الصـيرورات التربويـة والاجتماعيـة غـير المعتمـدة عـلى الانصيـاع لقوانـين أو عقوبـات اجتماعيـة رسـمية، بـل إنهـا مجمـل الإشـارات الاجتماعيـة التـي يتلقاهـا الفـرد، بصـورة مبـاشرة أو غـير مبـاشرة، مكشـوفة أو مبطنـة، عـبر عـدد غـير محصـور مـن التفاعـلات الاجتماعيـة اليوميـة، والتـي تقـوده لتبنـي التـصرف وفقـاً للقوانـين المكتوبـة وغـير المكتوبـة عـلى حـدّ سـواء. لذلـك، فـإن هنـاك أهميـة قصـوى لشـبكة العلاقـات للفـرد، وخصوصـا أن تكـون هـذه العلاقـات ذات معنـى وأهميـة لـه. في هـذه المرحلـة، فـان التلاقـي بـين انعـدام أو ضعـف عمليـات الضبـط غـير الرسـمية، وبـين الانكشـاف لعالـم الجنـوح الجـذاب لأبنـاء الشـبيبة، سـيدخلهم عالـم الجنـوح.[٢٢] إذ تكـون أنمـاط التـصرف لـدى الشـباب في هـذه الفـترة أقـل صلابـة منهـا عنـد البالغـين، ولذلـك فـإن التدخـل الاجتماعـي العلاجـي لـه قـدرة كبـيرة عـلى الـردع، الوقايـة والتأهيـل.

هنـا تجـدر الإشـارة إلى الربـط الـذي قامـت بـه نظريـة الوصـم بـين رد فعـل أجهـزة فـرض القانـون تجـاه الشـباب مخالفـي القانـون، ورد الفعـل الاجتماعـي، وبـين تعميـق أنمـاط الجنـوح عندهـم، لأنـه قـد يـؤدي إلى تبنـي «هويـة جانحـة»، وتتعمـق لديهـم شـعور الانتمـاء إلى عالـم الجريمـة.

تشـير التقاريـر التـي ترصـد وضـع الشـباب في مجتمعنـا العربـي إلى حالـة مقلقـة مـن انعـدام أطـر التنشـئة الاجتماعيـة، وخصوصـا لشريحـة الشـباب في خطـر youth at risk ، وهـي شريحـة نسـبة كبـير منهـا- وخصوصـا في عمـر ١٩-٢٤ عامـا- ليسـت منخرطـة في سـوق العمـل، ولا الأطـر التعليميـة؛ غالبيتهـم ليسـت تحـت مسـار شـخصي معيـاري فيـه التـزام لنظـام حياتـي يومـي، وخصوصـا إطـار عمـل ثابـت، يعطـي حياتهـم هدفـا وقيمـة، ويكـسر حالـة الفـراغ التـي يعيشـونها، وبالتـالي الشـعور بالاغـتراب عـن المجتمـع وتطويـر شـعور بالغضـب والنقمـة عليـه، وأحـد تجليـات ذلـك، العبـث بالحيـز العـام وممتلكاتـه.[٢٣]

هنـا نعـود ونذكّـر بمـا قلنـاه سـابقا عن الفشـل المؤسسـاتي والاجتماعـي في تقديـم الخدمـات مـن تعليـم، تعليـم لا منهجـي، التأهيـل لسـوق العمـل، ومعالجـة البطالـة وأزمـة السـكن، التـي تشـكّل في مجموعهـا الحاملـة الاجتماعيـة والاقتصاديـة للجنـوح والجريمـة. لذلـك، يجـب في هـذه المرحلـة تبنـي سياسـة اجتماعيـة وحكوميـة تعالـج مسـتويين مـن التدخـل: تدخـل في التوجهـات وعالـم القيـم للجانـح أو الأفـراد في خطـر، وأيضـا تغيـير الظـروف الاجتماعيـة في بيئتهـم وظروفهـم والتـي تشـكل حافـزا للجنـوح.[٢٤] إن انعـدام هـذه الأطـر في المجتمـع الفلسـطيني لهـا تأثـير مبـاشر عـلى عمليـات تشـكيل ضبـط السـلوك غـير الرسـمية، وتقلـص مـن إمكانيـات بنـاء شـبكة علاقـات اجتماعيـة عميقـة معياريـة لـدى الشـباب، وبالتـالي التأثـير عـلى عالمـه وقيمـه وتصرفاتـه. هنـاك أهميـة قصـوى لخلـق ظـروف لعمليـة انسـجام بـين الضبـط الداخلي الشـخصي للفـرد، وبـين الضبـط الاجتماعـي. تبلـغ هـذه المرحلـة خطورتها عندمـا تسـتقطب مجموعـات الإجـرام المنظـم قسـما منهـم كجنـود لهـا ويشـكلون أذرعتهـا الطويلـة في العمـل الإجرامـي.

٥.٢ مرحلة الشباب والبلوغ

تبـدأ بالتبلـور في هـذه المرحلـة شـخصية أكثـر عقلانيـة ومدركـة لظرفهـا الجانـح، بعـد أن مـرت في المراحـل الأولى للجنـوح المذكـورة أعـلاه، وتمرسـت، فيهـا وبـات بإمكانهـا أن تـدرك السـلبيات والإيجابيـات لهـذه الطريـق (هنـا اسـتثني

تشير التقارير التي ترصد وضع الشباب في مجتمعنا العربي إلى حالة مقلقة من انعدام أطر التنشئة الاجتماعية، وخصوصا لشريحة الشباب في خطر youth at risk، وهي شريحة نسبة كبير منها- وخصوصا في عمر ١٩-٢٤ عاما- ليست منخرطة في سوق العمل، ولا الأطر التعليمية؛ غالبيتهم ليست تحت مسار شخصي معياري فيه التزام لنظام حياتي يومي.

مدمني المخدرات، لأن ادمانهم يبقيهم داخل هذا العالم، وهم بحاجة إلى تدخل مباشر لفطامهم لكي يتمكنوا من الاختيار). يجد قسم من المندرجين في فئات الجنوح في هذه الفترة طريقهم خارج هذه الحياة، وخصوصا إذا بدأوا يسلكون نمط حياة معياريا من عمل وارتباط أسري. أما البقية والتي واصلت التواجد في هذا العالم، فتندرج حساباتها تحت المدرسة الكلاسيكية؛ أي أن وجودهم فيه غالبا لأنهم إما اندرجوا بالعمل في منظمات الإجرام المنظم، وإما أنهم باتوا يستخدمون العنف والقوة لمنافع اقتصادية مثل الابتزاز المادي للناس، السوق السوداء، تجارة المخدرات والسلاح وغير ذلك. يظهر في هذه المرحلة نوع آخر من الجنوح المدرك للاستفادة من ظروفه، وأن الثمن الذي يدفعه اجتماعيا وشخصيا لا يوازي المنفعة. هنا أعود إلى الحاملة الاجتماعية التي تمكن هؤلاء من استغلالها لبسط نفوذهم، وأيضا الحصول على مكانة اجتماعية بمزيج من التملق والخوف الاجتماعي. حوّل غياب دولة ومجتمع يحلان مشاكل الناس سلميا، وبصورة ناجعة وسريعة، هؤلاء إلى قوة اجتماعية تستعمل قوتها أو التلويح باستعمالها لحل هذه المشاكل، تاركين وراءهم حالات تقشعر لها الأبدان من الابتزاز والظلم.[٢٥]

سيتمكن الفرد كلما تقدم في السن من الخروج من حياة الجنوح والجريمة، إذا انغمس داخل الحياة المعيارية، لأنه سيبدأ يعي الثمن الذي سيدفعه إذا بقي هناك، لأن الامتيازات الاجتماعية تكون ذات معنى كبير له. إنهم غالبا في فترة الجنوح منفصلون عن الأطر الاجتماعية: التسرب من المدرسة، فقدت عائلتهم النواة السيطرة عليهم، لم يقيموا بعد عائلة ولم ينتظموا داخل عمل. كل هذه الأطر هي الكفيلة بخلق الشعور بالمسؤولية، وهي التي تبني الشعور بالمسؤولية للقيم الاجتماعية.

خلاصة

إن العنف والجريمة ظاهرة إنسانية موجودة في كل المجتمعات بنسب مختلفة، وبتجليات مختلفة، وهي أيضا ضرورية في حياة المجتمعات، ولها وظيفة اجتماعية، فيها يعيد المجتمع صياغة وتأكيد ضميره وتكافله الجماعي بواسطة المواقف الرافضة للأفعال العنيفة والجرائمية في حقبة تاريخية من حياته، ويعيد بناء وإنتاج قيم تصرف ملائمة وتأكيدها اجتماعيا (دوركهايم).

ويمكننا بعد العرض الذي قمنا به في هذه المقالة أن نتبين أن معالجة العنف والجريمة بالوقاية منه كفعل استباقي، أو مواجهته المباشرة، هو فرصة المجتمع الفلسطيني لإعادة التأكيد على قيمه وموقفه من المباني الاجتماعية أو الاقتصادية أو السياسية، الداخلية أو تلك المتعلقة بالدولة ونظامها، وأيضا إنتاج وتحديد مساحة القيم والمعايير الفردية والتي تحافظ على الحرية الشخصية من جهة، وعلى الفعل ونتيجته في المجتمع من جهة أخرى.

لقد بيّنا أن للعنف والجريمة حاضنة اجتماعية واقتصادية وسياسية، وأن لها مسار تطور في حياة الفرد منذ الطفولة وحتى الوصول إلى ذروة الاندماج في هذا العالم.

إن هذه الحاملة وهذا المسار هما نتاج فعل إنساني وتطور يمكن اقتفاء أثره والتدخل بتفصيلاته ومفاصله، وبالتالي التقليل منه ومن آثاره على الفرد والمجتمع. لن يتأتى هذا إلا بمشروع مجتمعي وحكومي مدعوم بالميزانيات الهائلة، وأيضا بموقف سياسي داعم ومستعد للمواجهة لسنوات طويلة.

وعلى أي برنامج مجتمعي أو حكومي أن ينظر إلى هذه الظاهرة بشموليتها، وأن كل برنامج تدخل بأي من تفاصيلها، يجب أن يرتبط إستراتيجيا بهذه النظرة الشمولية، ويرى التفاعلات الممكنة مع التفاصيل الأخرى.

الهوامش

١ مـروان دويـري، «قـراءة منظوميـة للعنـف في مجتمعنـا». مجلـة جـدل، العـدد السـادس ٢٠١٠
https://www.mada-research.org/en/files/201006//Jadal6/jadal6-arb/marwan-arb-final.pdf

2 Thomas J. Bernard and Jeffrey B. Snipes، "Theoretical Integration in Criminology،" Crime and Justice 20 (1996): 301348-.
https://doi.org/10.1086449245/

٣ عايـد الوريـكات، نظريـات علـم الجريمـة، (عمـان: دار الـشروق للنـشر والتوزيـع، ٢٠٠٨).

٤ نهـاد عـلي، إرهـاب مدنـي: الجريمـة والعنـف في المجتمـع العربـي. (حيفـا: مركـز أمـان وجامعـة حيفـا، ٢٠١٤)، ص. ٤٣

٥ جيـورا شـوهم؛ مـوشي أدار؛ جيـورا راهـب، علـم الجريمـة. (تـل أبيـب: دار شـوكن للنـشر، ٢٠١٧) (بالعبريـة).

٦ حليـم بـركات، المجتمـع العربـي في القـرن العشريـن. (بـيروت: مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، ٢٠٠٠).

7 Emile Durkheim, The division of Labor. (Illinois: The Free Press of Glencoe, 1969).

٨ جيورا شوهم؛ موشي أدار؛ جيورا راهب، ...

٩ لجنـة المتابعـة العليـا لشـؤون الجماهـير العربيـة، المـشروع الإسـتراتيجي لمكافحـة العنـف والجريمـة في المجتمـع العربـي، اسـتطلاع جمعيـة الجليـل (٢٠١٩). موقـع لجنـة المتابعـة

١٠ راسم خمايسي في تقديم كتاب نهاد علي، إرهاب مدني، مصدر سابق.

١١ جيورا شوهم؛ موشي أدار؛ جيورا راهب، ...

١٢ راسم خمايسي في تقديم كتاب نهاد علي، إرهاب مدني، مصدر سابق.

١٣ عزيـز حيـدر (محـرر)، انهيـار السـلطات المحليـة العربيـة: اقتراحات لهيكلـة جديـدة، (القـدس: معهـد فـان لـير، ٢٠١٠) (بالعبريـة).

14 Emile Durkheim, The division of Labor. (Illinois: The Free Press of Glencoe, 1969).

١٥ عزيز حيدر (محرر)، انهيار السلطات المحلية العربية.....، ٢٠١٠

١٦ رضـا جابـر، "لنفصـل فـرض القانـون عـن السياسـة"، جريـدة هآرتـس ٢٠١٦/١/٦

١٧ رضـا جابـر، "الشرطـة والمجتمـع العربـي: الاتـوس الشرطـوي وثمنـه"، مركـز أبحـاث الأمـن القومـي، جامعـة تـل ابيـب، هديـم عـدد ١ (٢٠١٧). (بالعبريـة).

١٨ أوري غوفـر وغـاي بـن بـورات (محـرران)، الشرطـة في مجتمـع متصـدع، (تـل أبيـب: تسـومت سـفاريم، ٢٠١١) (بالعبريـة).

١٩ تقريـر مراقـب الدولـة، معالجـة شرطـة إسرائيـل حيـازة أدوات قتـال غـير مرخصـة، حـالات إطـلاق النـار في البلـدات العربيـة والمـدن المختلطـة، مكتـب مراقـب الدولـة (٢٠١٨).

٢٠ حنـين زعبـي، الجريمـة في المجتمـع العربـي: التقاعـس بعمـل الشرطـة (٢٠١٧) تقريـر قـدم لمراقـب الدولـة.

٢١ حفيت لرناو، الجنوح وفرض القانون، (تل أبيب، دار النشر بردييس، ٢٠١٦)

٢٢ حفيت لرناو، الجنوح وفرض ....، ٢٠١٦

٢٣ سـامي ميعـاري، نسريـن حـاج يحيـى، الفـراغ لـدى الشـباب العـرب في إسرائيـل، (المعهـد الإسرائيـلي للديمقراطيـة، ٢٠١٧).

٢٤ نسريـن حـاج يحيـى، التعليـم اللامنهجـي في المجتمـع العربـي، (المعهـد الإسرائيـلي للديمقراطيـة، ٢٠١٨).

٢٥ عايد الوريكات، نظريات علم الجريمة ....، ٢٠٠٨

٢٦ مـروان دويـري، «قـراءة منظوميـة للعنـف في مجتمعنـا». مجلـة جـدل، العـدد السـادس ٢٠١٠
https://www.mada-research.org/en/files/201006//Jadal6/jadal6-arb/marwan-arb-final.pdf

27 Thomas J. Bernard and Jeffrey B. Snipes، "Theoretical Integration in Criminology،" Crime and Justice 20 (1996): 301348-.
https://doi.org/10.1086449245/

٢٨ عايـد الوريـكات، نظريـات علـم الجريمـة، (عمـان: دار الـشروق للنـشر والتوزيـع، ٢٠٠٨).

٢٩ نهـاد عـلي، إرهـاب مدنـي: الجريمـة والعنـف في المجتمـع العربـي. (حيفـا: مركـز أمـان وجامعـة حيفـا، ٢٠١٤)، ص. ٤٣

٣٠ جيـورا شـوهم؛ مـوشي أدار؛ جيـورا راهـب، علـم الجريمـة. (تـل أبيـب: دار شـوكن للنـشر، ٢٠١٧) (بالعبريـة).

٣١ حليـم بـركات، المجتمـع العربـي في القـرن العشريـن. (بـيروت: مركـز دراسـات الوحـدة العربيـة، ٢٠٠٠).

32 Emile Durkheim, The division of Labor. (Illinois: The Free Press of Glencoe, 1969).

٣٣ جيورا شوهم؛ موشي أدار؛ جيورا راهب، ...

٣٤ لجنـة المتابعـة العليـا لشـؤون الجماهـير العربيـة، المـشروع الإسـتراتيجي لمكافحـة العنـف والجريمـة في المجتمـع العربـي، اسـتطلاع جمعيـة الجليـل (٢٠١٩). موقـع لجنـة المتابعـة

٣٥ راسم خمايسي في تقديم كتاب نهاد علي، إرهاب مدني، مصدر سابق.

٣٦ جيورا شوهم؛ موشي أدار؛ جيورا راهب، ...

٣٧ راسم خمايسي في تقديم كتاب نهاد علي، إرهاب مدني، مصدر سابق.

٣٨ عزيـز حيـدر (محـرر)، انهيـار السـلطات المحليـة العربيـة: اقتراحات لهيكلـة جديـدة، (القـدس: معهـد فـان لـير، ٢٠١٠) (بالعبريـة).

39 Emile Durkheim, The division of Labor. (Illinois: The Free Press of Glencoe, 1969).

٤٠ عزيز حيدر (محرر)، انهيار السلطات المحلية العربية.....، ٢٠١٠

٤١ رضـا جابـر، "لنفصـل فـرض القانـون عـن السياسـة"، جريـدة هآرتـس ٢٠١٦/١/٦

٤٢ رضـا جابـر، "الشرطـة والمجتمـع العربـي: الاتـوس الشرطـوي وثمنـه"، مركـز أبحـاث الأمـن القومـي، جامعـة تـل ابيـب، هديـم عـدد ١ (٢٠١٧). (بالعبريـة).

٤٣ أوري غوفـر وغـاي بـن بـورات (محـرران)، الشرطـة في مجتمـع متصـدع، (تـل أبيـب: تسـومت سـفاريم، ٢٠١١) (بالعبريـة).

٤٤ تقريـر مراقـب الدولـة، معالجـة شرطـة إسرائيـل حيـازة أدوات قتـال غـير مرخصـة، حـالات إطـلاق النـار في البلـدات العربيـة والمـدن المختلطـة، مكتـب مراقـب الدولـة (٢٠١٨).

٤٥ حنـين زعبـي، الجريمـة في المجتمـع العربـي: التقاعـس بعمـل الشرطـة (٢٠١٧) تقريـر قـدم لمراقـب الدولـة.

٤٦ حفيت لرناو، الجنوح وفرض القانون، (تل أبيب، دار النشر بردييس، ٢٠١٦)

٤٧ حفيت لرناو، الجنوح وفرض ....، ٢٠١٦

٤٨ سـامي ميعـاري، نسريـن حـاج يحيـى، الفـراغ لـدى الشـباب العـرب في إسرائيـل، (المعهـد الإسرائيـلي للديمقراطيـة، ٢٠١٧).

٤٩ نسريـن حـاج يحيـى، التعليـم اللامنهجـي في المجتمـع العربـي، (المعهـد الإسرائيـلي للديمقراطيـة، ٢٠١٨).

٥٠ عايد الوريكات، نظريات علم الجريمة ....، ٢٠٠٨